مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN: 2352- 9822 / E-ISSN: 2588-1574
المجلد: الثامن العدد: الثاني/ ديسمبر-2021
ص 428 - 452
OEB Univ. Publish. Co.

علاقـــة النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر وفق نموذج أوكن غوردن

دراســـة قيـــاسية خلال الفترة (1986 – 2018)

The relationship of economic growth and unemployment in Algeria: According to the model of Oken Gordon A Econometric study during the period (1986-2018)

قادري نورية[1] *، ركراك مونية[2]

[1] مخبر LAPDEC، جامعة معسكر، (الجزائر)، kadri.nouria@univ-mascara.dz

[2] مخبر LAPDEC، جامعة معسكر، (الجزائر)، mounia.rekrak@univ-mascara.dz

تاريخ الاستلام: 2021/09/15 تاريخ قبول النشر: 2021/11/14 تاريخ النشر: 2021/12/31

الملخص: تعد مشكلة البطالة إحدى التحديات الكبيرة التي تواجه جميع بلدان العالم، وهي مشكلة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وتعبر بوضوح عن عجز في البنى الاقتصادية والهيكل الاقتصادي، وعليه فإن التخفيف من حدة البطالة يتطلب تحقيق نمو في البناء الاقتصادي حسب قانون أوكن الذي بين العلاقة العكسية بين المتغيرين، حيث نهدف من خلال بحثنا إلى تحليل وقياس هذه العلاقة والتحقق من مدى مطابقتها على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1986– 2018) وذلك باستخدام نموذج الفجوات الزمنية المتباطئة ARDL، وتوصلنا من خلال الدراسة إلى عدم وجود علاقة سببية من الناتج المحتمل نحو معدلات البطالة الفعلية. وعلى هذه النتائج يمكن القول أن معدلات البطالة لا تتأثر فعلا بحجم الناتج وهذا ينفي علاقة أوكن لتفسير فجوة البطالة. وهذا يعني أن العلاقة بين المتغيرين، وإن كانت في اتجاه الصحيح كما جاء في قانون أوكن، فإن أثر النمو سيكون ضعيف جدا على مستويات البطالة التي تبقى عند مستويات مرتفعة.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، البطالة، نموذج أوكن غوردن.

تصنيف JEL: J64, E24.

Abstract: The problem of unemployment is one of the major challenges facing all countries of the world, a problem of economic and social dimensions that clearly reflects a deficit in economic structures and structure, and therefore the reduction of unemployment requires growth in economic construction according to the Oken Law, which between the reverse relationship between the two variables, where we aim through our research to analyze and measure this relationship and verify the extent to which it corresponds to the Algerian economy during the period (1986-2018) and so on. Using the ARDL slow time gap model, we found through the standard study that there was no causal relationship of potential output towards actual unemployment rates. As such, it can be said that unemployment rates are not really affected by the volume of output, which negates Oaken's relationship to explain the unemployment gap. This means that the relationship between the two variables, while in the right direction as stated in the Oaken Act, will have a very weak impact on unemployment levels that remain at high levels.

Keywords: Economic Growth, Unemployment, The Oaken Gordon Model

Jel Classification Codes: J64, E24

***المؤلف المرسل:** قادري نورية

1. مقدمة:

تواجه معظم الاقتصاديات وبخاصة اقتصاديات الدول النامية بالعديد من المشكلات والاختلالات الهيكلية، لعل أهمها مشكلة البطالة التي تعوق عملية التنمية، فضلا عما يترتب عليها عديد من الآثار السلبية سواء أكانت اقتصادية أم اجتماعية أم سياسية ولذا، تمثل قضية التشغيل وتوفير مزيد من فرص العمل أهم التحديات التي تواجه معظم الاقتصاديات الدول النامية بصفة خاصة.

لقد كانت هذه المشكلة أحد الأسباب الرئيسية وراء تبني عديد من الدول النامية لسياسات إصلاحية جذرية على غرار الجزائر والتي مازالت تعاني من البطالة حيث تشكل الشغل الشاغل بالنسبة للدولة لما لهذه الظاهرة من آثار سلبية عديدة سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية، فخلال فترة الثمانيات عرف الاقتصاد الجزائري أزمات حادة آنذاك إذ تراجعت معدلات النمو وتفاقمت الأوضاع الاقتصادية والمالية خصوصا بانخفاض عوائد الصادرات نتيجة لانهيار أسعار البترول وبالتالي تراجع معدلات الاستثمار، مما أدى بالجزائر إلى إتباع مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية بهدف النهوض بعجلة الاقتصاد الجزائري وتحقيق معدلات نمو اقتصادية التي من شأنها تغيير سياسات هيكل العديد من المتغيرات الاقتصادية سواء جزئية كتوجه المؤسسات إلى اعتماد تكنولوجيات حديثة، والخوصصة في بعض القطاعات، أو كانت كلية من خلال محاولة خلق التوازنات في الأسواق.

وتتحدد نسبة ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في أي دولة بطبيعة السياسة الاقتصادية المعتمدة. حيث يركز التحليل الكينزي على سياسة الإنعاش عن طريق الطلب وهو الاعتقاد السائد غالبا لدى معظم الاقتصاديين. حيث ينطلقون من اعتبار أن البطالة سوف تنخفض تلقائيا إذا ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي، بينما يرتكز اتجاه آخر أكثر ليبيرالية على العرض من خلال دعم ربحية ومردودية المشاريع وتؤكد العديد من الدراسات والبحوث على وجود علاقة ترابطية بين معدلات النمو الاقتصادي وتغير البطالة السائدة في الاقتصاد، وتعد مواضيع التي تجمع البطالة والنمو الاقتصادي من أهم اهتمام الخبراء والاقتصاديين، وصانعي السياسات الاقتصادية لما لها من أثر كبير على تطور ورفاه المجتمعات.

فقد وضح أوكن أنه يوجد علاقة عكسية بين معدلات البطالة ومعدلات مستويات الناتج المحلي، حيث يعتبر قانون "أوكن" «Okun» بمثابة الأساس التجريبي والنظري

للعلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة. حيث توصل "أوكن" نتيجة دراسة قياسية أجراها على الاقتصاد الأمريكي أن هناك علاقة ديناميكية بين النمو الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية للسنوات 1947– 1960 والبطالة. تتمثل هذه العلاقة في ضرورة تقليص الفارق بين الناتج المحلي الإجمالي وبين مستواه الممكن بثلاثة نقاط. لتنخفض البطالة بنقطة واحدة. كما توصل في دراسته أن مرونة البطالة بالنسبة للنمو الاقتصادي تتراوح بين 0.35– و 0.40–.

إن مشكلة البطالة قائم في كل البلدان بدرجات متفاوتة، إلا أن الاختلاف في طبيعة النمو المحقق هو الذي يجعل السياسات الاقتصادية في البلدان النامية تفشل في الحد من نسب البطالة رغم تحقيق معدلات نمو مرتفعة، ولعل هذا الأمر هو ما يجعل ظاهرة تخفيض نسب البطالة تعاني نوع من القصور النظري على الأقل من خلال سياسات دعم النمو الاقتصادي التي يفترض بها أن تؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة.

ومن خلال ما سبق يمكن صياغة الإشكالية في السؤال الجوهري الآتي

فيما يتمثل أثر النمو الاقتصادي عل البطالة في الجزائر خلال الفترة [1986–2018]؟.

ولنتناول جوانب هذه الإشكالية ارتأينا طرح **الأسئلة الفرعية** التالية:

– كيف يؤثر النمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر؟

– ما تأثير أهم الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

وللإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية يمكن صياغة **الفرضيات التالية:**

- للنمو الاقتصادي أثر سلبي على البطالة في الجزائر.
- للإصلاحات الاقتصادية التي مرت بها الجزائر أثر ايجابي على النمو الاقتصادي.

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- محاولة تحليل واقع النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر ومعرفة أثر أهم الإصلاحات الاقتصادية عليهما.
- محاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي لمعرفة أثر النمو الاقتصادي على البطالة وتطبيقه في الجزائر.

- محاولة إبراز مدى ملائمة قانون أوكن غوردن على الدراسة القياسية بين النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر.

تكمن **أهمية** دراستنا في تحليل أهم المؤشرات الاقتصادية ألا وهو النمو الاقتصادي وعلاقته بالبطالة في الجزائر.

لمعالجة هذا الموضوع يتم إتباع **المنهج التحليلي الوصفي والتحليلي** القياسي للتعرف على العلاقة التي تربط بين النمو الاقتصادي والبطالة حيث سنقوم بوصف مختلف النظريات المفسرة لكل من النمو الاقتصادي والبطالة والعلاقة السببية بينهما، بينما سنعتمد على الأساليب القياسية وذلك في استخدام مجموعة من التقنيات الإحصائية والرياضية ويتم الاستعانة ببرنامجين (EVIEWS – EXCEL) لتقدير واستخراج النتائج وإجراء الاختبارات اللازمة.

2. الدراسات السابقة:

يعتبر قانون أوكن من أهم النظريات المفسرة للتغيرات في معدلات البطالة والنمو الاقتصادي، حيث جاءت العديد من الدراسات لتحقق وجود هذه العلاقة في مختلف الدول، حيث قام الاقتصادي الأمريكي أوكن (1928–1980) بدراسة تحليلية لبعض متغيرات الاقتصاد الأمريكي في الفترة الممتدة بين 1947 وسنة 1960 وقد لاحظ من خلال نتائجه أن أي ارتفاع بنقطة إضافية واحدة (1%) في معدلات البطالة سيصاحبها انخفاض بثلاث نقاط (3%) في الناتج الوطني الحقيقي (Silem & Jean–Marie, 1999, p. 273).

يربط قانون أوكن بين الناتج والبطالة فحسب ساموبلسون ونوردهاوس (Samuelson & Nordhaus, 1995) يوفر هذا القانون بالدرجة الأولى الأهمية القصوى بين سوق السلع وسوق العمل، حيث يصف العلاقة بين الحركات القصيرة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي والحقيقي والتغيرات في معدل البطالة (Samuelson & Nordhaus, 1995, pp. 248–266).

اتبع العديد من خبراء الاقتصاديين الاقتصادي الأمريكي أوكن (1962) من خلال اختبار العلاقة بين البطالة والناتج وتوجد تطبيقات عديدة حاولت التعرف على حقيقة هذه العلاقة منها (دحماني م.، 2013): دراسة ألبا (Alia) وسميث (Smith) سنة 1975، وغوردون (Gordon) سنة 1984، كنوستر (Knoester) سنة 1986، كوفمان

(Kaufman) سنة 1988، براشوني (Prachowny) سنة 1993، ويبر (Weber) سنة 1995، عماد الموسى (Moosa) سنة 1997، أتفيلد وسيلفرستون (Attfield and Silverston) سنة 1998، لي (Lee) سنة 2000، سلفابول (Silvapulle) سنة 2004 ،... وقد طورت علاقة أوكن وقدمت في صيغة جديدة في كثير من الدراسات لتصبح معبرة عن التغير في معدلات البطالة كمتغير تابع. عموما هذه الدراسات جاءت لتقديم الدعم العملي لصحة العلاقة السابقة ولكن تقديرات معامل أوكن عرفت تفاوتا كبيرا بين البلدان وعلى مر الزمان. إلا أن معظم الدراسات في الدول المتقدمة أثبتت صحة العلاقة السابقة التي توصل إليها أوكن Okun وإن اختلفت معنويتها من دولة إلى أخرى.

وتبقى دراسة Ngo Yee Ting و Loi Siew Ling إحدى أهم الدراسات المتقدمة في تحليل السلاسل الزمنية، وتم التركيز في هذه الورقة على دراسة وجود علاقة أوكن في الاقتصاد الماليزي. حيث قام كل من Ngoo و Hodrick-Prescott filter (HP) وعززت بنموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (The Autoregressive Distributed Lag approach – ARDL) لتحديد التكامل المشترك بين المتغيرات واختبار السببية.

كما ناقشت الورقة التي قدمها كل من Mdu Biyase and Lumengo Bonga-Bonga حول "المفارقة في النمو الاقتصادي في جنوب أفريقيا"، طرح جديد في مسألة مهمة وهي النمو المنخفض للتوظيف أو ما يعرف بالنمو بدون تشغيل أي تحقيق معدلات نمو مقبولة بدون خلق للوظائف. وقد استخدما منهجية حديثة في الاقتصاد القياسي لتحليل أداء النمو الاقتصادي في البلد باستعمال تقنية نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي The Structural Vector Autoregressive Model. وقد وجدا أن زيادة 1% في الناتج سوف تؤدي إلى زيادة 0.2 % في معدل العمالة. وبالرغم من أن هذه النتائج سليمة وواعدة، فهذا لا يعني أن السلطات في هذا البلد تتعامل بشكل جيد مع التراكمات المرتفعة في معدلات البطالة التي تبقى عند مستويات مرتفعة (دحماني و سحنون، 2015، الصفحات 106-107).

من بين أهم الدراسات التي قدمها الاقتصادي عماد موسى حول عينة من الدول العربية (مصر، الجزائر، تونس والمغرب). وخلص إلى نتيجة مفادها غياب هذه العلاقة تقريبيا في اقتصاديات الدول العربية، وهذا لا يعني أن هذه العلاقة غير موجودة. بالأحرى

فإنه يوجد نوع معين من البطالة قد تفشي في هذه البلدان العربية. ويقترح ثلاثة أسباب لعدم صحة هذه العلاقة: (Imad, 17-18 March 2008, p. 9)

- السبب الأول: وهو أن البطالة في هذه البلدان ليست دورية، ولكن بدلا من ذلك هي هيكلية واحتكاكية. وهذا النوع من البطالة (الهيكلية) يظهر في البلدان التي تعرف تغيرات في اقتصاداتها دون أن يقابلها تغيرات في التعليم والتدريب.

- التفسير الثاني: هو جمود سوق العمل في هذه البلدان، ولاسيما أن سوق العمل مسيطر عليه من طرف حكومات هذه الدول بوصفها المصدر الرئيسي للطلب على اليد العاملة. هذا السبب الذي جعل البطالة أكثر استجابة للتغيرات في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية مما هي عليه في أوروبا واليابان.

- التفسير الثالث: يتمثل في هيكل اقتصادات هذه الدول، الذي تهيمن عليه الحكومة ويتعمد فيه البلد تقريبا على مصدر واحد للدخل (كمثال لذلك قطاع النفط في الجزائر). وإذا كان هذا القطاع المهيمن ليس كثيف العمالة، فإن النمو في هذا القطاع (الذي يدفع النمو الاقتصادي العام) لن يوجد من البطالة. وهذا من شأنه أن يكون صحيحا بالنسبة للبلدان المنتجة للنفط بشكل عام. ومنه يكون معامل أوكن أعلى في البلدان المتقدمة مما هو عليه في اقتصاديات البلدان النامية، لأن البلدان الأولى تتميز اقتصاداتها بالتنوع بالنسبة للثانية. ويرى عماد الموسى أن انعدام النمو في هذه البلدان لا يفسر مشكلة البطالة في البلدان الأربعة قيد الدراسة.

دراسة أخرى لمحمد فؤاد كريشان (M.Kreishan, 2011, pp. 228-231)، والتي تقدم أيضا تحليلا تجريبيا للعلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة في المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة (1970-2008) وقد استخدم تقنيات السلاسل الزمنية من خلال اختبار تقنية التكامل المشترك باستعمال منهج دربن واتسن (CRDW) وتوصل إلى نتيجة مهمة مفادها أن العلاقة التوازنية بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة تتحقق فقط في المدى الطويل، وقد استخلص من خلال هذه الدراسة أن السياسات الاقتصادية المتعلقة بإدارة الطلب لن يكون لها تأثير مهم في خفض معدلات البطالة في الأردن، في حين أن اتباع سياسات اقتصادية تمس مرونة وهيكل الاقتصاد وتشمل إصلاح مؤسسات سوق العمل يمكن أن تكون أكثر ملائمة وهي الأنسب في حالة الاقتصاد الأردني.

دراسة دحماني رضا وزايد مراد لتحليل مدى ملائمة علاقة أوكن في الاقتصاد الجزائري في الفترة الممتدة من 1991 الى 2015، وبالاعتماد على اختبار السببية لغرانجر (Granger causality test) تم تحديد معامل أوكن الديناميكي ذو التأثير السالب على معدل البطالة للفترة هذه، حيث أن أي زيادة في معدلات الناتج المحلي الإجمالي سيرافقها انخفاض في معدلات البطالة. (دحماني و زايد، 2019، الصفحات 29-49)

3. واقع النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر:

1.3 واقع النمو الاقتصادي: حظي موضوع النمو الاقتصادي باهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين وهو عبارة عن معدل زيادة الانتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة (عريقات، 2006، صفحة 22). كما يعرف بأنه زيادة إنتاج الفرد للسلع والخدمات بصفة مستمرة في بيئة اقتصادية ومحيط اقتصادي معين (Arrous, 1999, p. 9).

عرفت الجزائر عدة سياسات تنموية رمت إلى الرفع من معدلات النمو الاقتصادي بهدف تحسين بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي، كدعم النشاطات التي توفر القيمة المضافة ومناصب التشغيل لاسيما ترقية المستثمرات الفلاحية والمؤسسات المحلية والفلاحية، إضافة إلى إعادة الاعتبار للهياكل القاعدية وتعزيز التجهيزات الاجتماعية والجماعية وتغطية الطلبات الاجتماعية لتشجيع تطور الموارد البشرية، وقد سمح الانفراج المالي الناتج عن ارتفاع أسعار البترول سنة 2000 بمباشرة تنفيذ العديد من برامج الدعم التنموي الاقتصادي وذلك بهدف تدعيم النمو الاقتصادي من خلال تعميق تنوع الاقتصاد الوطني وتنافسيه وتحضيره للاندماج بشكل كامل مع الاقتصاد العالمي.

الشكل 1: تطور معدلات النمو الاقتصادي للفترة ما بين 2010 – 2018

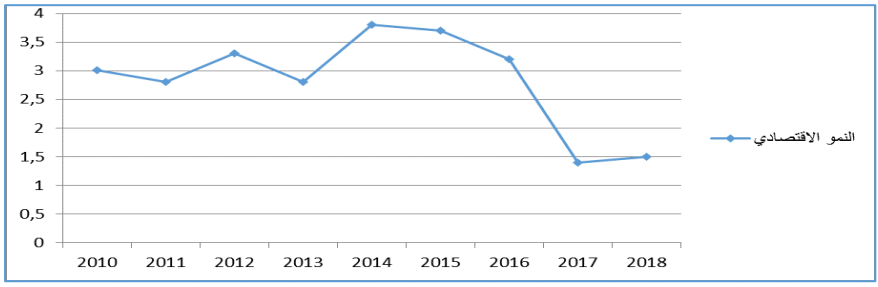

المصدر: من إعداد الباحثتين، الديوان الوطني للإحصاء.

بعد أن حققت الجزائر نموا اقتصاديا جيدا إلا أنه بعد سنة 2015 بدأ بالانخفاض فبعد ما كان 3.2 % سنة 2016 أصبح 1.4 % سنة 2017، 1.5 % سنة 2018، مما نستخلصه أن البرنامج لم يحقق الأهداف المسطرة وذلك أن الجزائر تفتقر إلى الكفاءة في تطبيق الخطط المسطرة لسير النمو.

2.3 واقع البطالة في الجزائر: تعتبر ظاهرة البطالة وتطورها خلال الزمن، الشغل الشاغل لكل دول العالم، نظرا لأهميتها وبروزها كمؤشر يعكس الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، حيث يختلف واقع البطالة في الجزائر خلال المراحل المختلفة باختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة التي شهدتها البلاد فمعدلات البطالة عرفت اختلافا ما بين التسعينات وبداية الألفية الثالثة، وذلك لعدة أسباب أهمها التغيرات في معدلات النمو الديموغرافي لنفس الفترة إضافة إلى التغير في معدلات النمو الاقتصادي التي كان له الأثر على العديد من المتغيرات الاقتصادية وخاصة في فترة الإصلاحات الاقتصادية (2000– 2018) التي كان لها الأخرى الأثر على سوق العمل وبالتالي معدلات البطالة، حيث تشكل البطالة تحديا اقتصاديا واجتماعيا جسيما في الجزائر، ويعود ذلك أساسا إلى النسيج الديمغرافي الذي يتشكل منه المجتمع والذي يغلب عليه طابع الشباب الموجه بقوة وكثافة نحو سوق العمل. إن ظاهرة البطالة بقية الشغل الشاغل بالنسبة للحكومة الجزائرية لما لهذه الأخيرة من تأثير على نفسية الفرد، خاصة تلك الفئات التي تعيش مرارة هذه الظاهرة، والشكل الموالي يوضح تطور معدلات البطالة للفترة المشار إليها:

الشكل 2: تطور معدلات البطالة في الجزائر وفقا للمراحل الاقتصادية للفترة 1986–2018

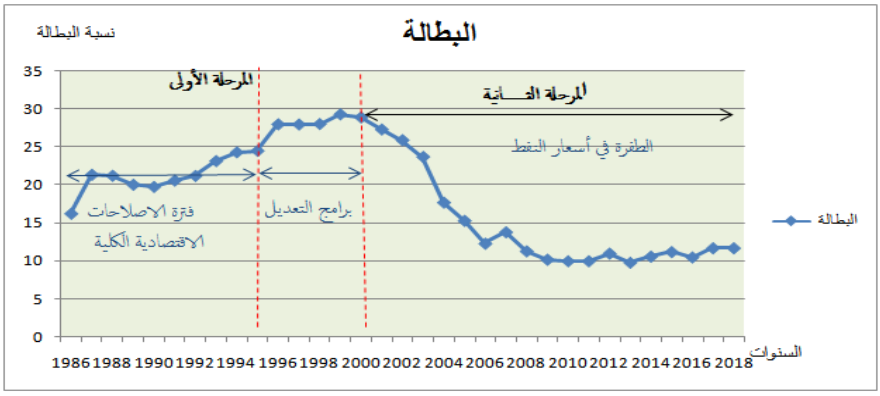

المصدر: من إعداد الباحثتين، الديوان الوطني للإحصاء.

بالرغم من تراجع معدل البطالة في الجزائر من 23.66% في المتوسط في الفترة (1986– 2000) إلى حوالي 10.75 % في المتوسط في الفترة (2001–2018)، إلا أن الجزائر من بين الدول التي سجلت أعلى معدلات بطالة بالمقارنة مع دول كثيرة بالعالم، ومع المتوسط البالغ 5.7 % يبقى ارتفاع معدلات البطالة أهم تحد تواجهه الجزائر كغيرها من الدول العربية التي تعاني نفس المشكل. ولم يطرأ تغيير كبير على توزيع البطالة بين الدول العربية الأقل دخلا، أو في الدول التي تأثرت اقتصاداتها بحالة عدم الاستقرار.

إن انخفاض معدلات البطالة الذي شهدته الجزائر خلال السنوات الأخيرة كان لافتا، خاصة في ضوء تزايد مساهمة القطاع الخاصة في التشغيل. وساهم في تحسين أوضاع أسواق العمل الأثر الايجابي الذي بدأ يظهر في الوقت الحالي.

من خلال الشكل البياني (02) يمكن تحديد الاتجاهات العامة للبطالة خلال العقود الأربعة الماضي:

– المرحلة الأولى (1986– 2000): تزامنت هذه المرحلة مع الصدمة البترولية والتي كان نتيجتها التراجع الكبير في الموارد الخارجية للبلاد نتيجة تراجع أسعار النفط. إن هذه الوضعية الخطيرة التي عرفها الاقتصاد الجزائري بداية من سنة 1986، كان لها انعكاسات على مختلف الأصعدة والمجالات والمتغيرات، خاصة البطالة، وقد ارتفعت هذه النسبة من 13.59% سنة 1985 إلى 16.14% سنة 1986، لتصل إلى مستويات قياسية بنسبة 28.89 % سنة 2000. هذا الارتفاع كان نتيجة الظروف الأمنية الصعبة التي عاشتها البلاد خلال تلك الفترة، ضف إلى ذلك الإصلاحات الهيكلية التي باشرتها الجزائر مع صندوق النقد الدولي، والتي أثرت بشكل كبير على المؤسسات الاقتصادية العمومية نتيجة عمليات الخوصصة، وما نتج عنها من تسريح جماعي للعمال، كما أن هذه المؤسسات كانت توظف أعداد كبيرة من العمال حتى وإن تجاوزت حاجتها الحقيقية لعنصر العمل، وهو ما يعرف بظاهرة البطالة المقنعة.

– المرحلة الثانية (2001 – 2018): وتميزت بتعزيز الوضعية الخارجية بفضل ارتفاع مداخيل الجزائر من عائدات صادرات المحروقات، نتيجة ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية. هذا التحسن في الوضعية المالية الخارجية سمح بتحسين مؤشرات سوق العمل وخاصة معدلات البطالة التي تراجعت من 27.3 % سنة 2001 إلى 11.7% سنة

2018، إلا أن معدلات البطالة في الجزائر تبقى عند مستويات مرتفعة وخاصة بين فئة الشباب وفئة حاملي الشهادات الجامعية.

أما خطة العمل المنتهجة لمحاولة القضاء على البطالة قبل وبعد الإصلاحات الهيكلية في الجزائر: ترتكز خطة العمل الإستراتجية لترقية التشغيل على محورين رئيسين وهما: (تفاحة، 2011-2012، صفحة 39)

أ- الإستراتجية المعتمدة قبل الإصلاحات الهيكلية للقضاء على البطالة:

تمثلت في توزيع المهام والصلاحيات بين مختلف الأجهزة المكلفة بتنظيم وتنسيق عالم الشغل. من خلال استحداث إدارات مركزية مثل، الوزارة المنتدبة للتشغيل سنة 1991، مديرية تنظيم التشغيل، مديرية التشغيل والتكوين على المستوى المحلي، الوكالة الوطنية للتشغيل سنة 1989، الوكالة الوطنية لتنمية التشغيل سنة 1990، وكذا استحداث بنك معلومات لتسهيل توفير المناصب وتمويلها.

ب- الإستراتجية المعتمدة في ظل الإصلاحات الهيكلية للقضاء على البطالة:

يعتبر المخطط الوطني لمكافحة البطالة من بين أهم الإجراءات المتبعة لتحسين مجال العمل في الجزائر، خاصة أن البطالة الحالية هي عبارة عن تراكمات الماضي بالدرجة الأولى وعن تطبيق برامج التعديل الهيكلي.

- **المخطط الوطني لمكافحة البطالة:** يعتمد المخطط الوطني لمكافحة البطالة في تمويله على مصادر مختلفة منها، البنك العالمي، البنك الإفريقي للتنمية، مساهمة المتعاملين الاقتصاديين...الخ. ولقد ركز المخطط على محورين من الانشغالات وهما: المعالجة الاجتماعية للبطالة، والتي تتم عن طريق استفادة البطالين من منحة التأمين على البطالة والإحالة على التقاعد المسبق. والمعالجة الاقتصادية للبطالة، التي تعتمد على الشبكة الاجتماعية من خلال إنشاء وظائف مؤقتة، في إطار الأشغال ذات المنفعة العامة للاستعمال المكثف لليد العاملة، وكذا من خلال دعم تشغيل الشباب عن طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبرامج الأشغال الكبرى.

وقد تم إنشاء والوصول من خلال تبني مخطط مكافحة البطالة إلى: (فضيلة، 2006، صفحة 10)

- **إنشاء برامج للشبكة الاجتماعية:** تم الشروع فيها منذ سنة 1992، تسعى إلى تخصيص إعانات وتعويضات مالية تهدف في مجملها إلى حماية وتدعيم الفئات الأكثر فقرا والأكثر تضررا من سياسات الانكماش الاقتصادي الوطني.
- **الأنشطة ذات المنفعة العامة:** انطلقت منذ 1994 تهدف إلى توفير مداخيل لفئة البطالين خاصة الشباب منهم مقابل القيام بأشغال وأنشطة للصالح العام.
- **المنحة الجزافية للتضامن:** تهدف إلى تقديم ما قيمته بين 600 إلى 1200 دج للفئات التي بدون دخل، والذين تجاوزوا 60 سنة وغير القادرة على العمل لأسباب صحية.
- **أشغال المنفعة العامة ذات الاستخدام المكثف لليد العاملة:** بدأ تطبيقه منذ 1997، بهدف المعالجة الاقتصادية للبطالة في أوساط الشباب وكذا تقديم مساعدات اجتماعية للفئات المعوزة.
- **برنامج تنمية البلديات:** تم اعتماده سنة 1998، تعمل على إنشاء مناصب شغل جديدة من خلال مشاريع صغيرة تهدف إلى تنمية البلديات.
- **برنامج الإنعاش الاقتصادي:** يهدف إلى إعادة تنشيط الطلب الكلي وحماية وترقية الأنشطة التي بإمكانها خلق القيمة المضافة ومناصب الشغل في آن واحد، كما تسعى إلى تهيئة البنية التحتية للاقتصاد الوطني بما يتلاءم والتحولات الجديدة التي تميز المسار التنموي.
- **دعم الاستثمار الأجنبي:** تعمل سياسات الاستثمار الأجنبي على توفير مناصب شغل ولو بشكل مؤقت، لكن في الجزائر زيادة الاستثمار الأجنبي لا يعني بالضرورة زيادة حجم التشغيل نظرا لاعتمادها على العمالة الأجنبية.
- **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تعتبر بمثابة قاطرة حقيقية للنمو في بلادنا، فهي تمثل أحد البدائل الممكنة لتوفير مناصب شغل، خاصة أن مبدأ الملكية الخاصة من شأنه تحسين أدائها.
- **برنامج القرض المصغر والمؤسسات المصغرة:** يشكل إحدى التوجهات الجديدة على المسار الاقتصادي كونها تساهم في إنتاج السلع والخدمات من جهة وتنمية روح الإبداع والمبادرة لدى الشباب المستثمر من جهة أخرى، وبذلك فهذا البرنامج يمكن من توفير مناصب الشغل.

4. اختبار قانون أوكن غوردن بالنسبة للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1986-2018:

سنحاول دراسة أثر النمو الاقتصادي على البطالة وفق قانون أوكن غوردن بالنسبة للوضع الاقتصادي للجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1986 – 2018.

1.4 نموذج ومتغيرات الدراسة:

1.1.4 نموذج أوكن غوردن:

بعد الالمام بالجانب النظري والدراسات السابقة، سنستعرض في الجانب التطبيقي على الطريقة والمنهجية المتبعة في المقال الذي يحدد أسس مفهوم الناتج المحتمل نشر في عام 1962 من قبل أوكن (Potential GNP : Itsmeasurement andsignificance , American Statistical Association). اقترح أوكن علاقة خطية بسيطة بين الفجوة في معدلات البطالة الى المستوى الطبيعي، والفارق في الناتج بالمقارنة مع إمكاناته (الناتج المحتمل). إذا ثمة ارتباط بين التغيرات السلبية في معدلات البطالة، والتغيرات في نمو الناتج.

فقانون أوكن يعتبر أن معدل البطالة ما هو إلا المرآة عاكسة لتغير الناتج المحلي الإجمالي (Y) نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي المحتمل (y_p) أي: Y/y_p ، وعند الإقرار بذلك فإن أي زيادة في الإنفاق الحكومي مثلا سيعمل على زيادة الناتج المحلي ومن ثم نسبة الناتج y/y_p ، وهذا بدوره يقلل من معدل البطالة. وتعتبر طريقة نسبة الناتج y/y_p والتي طرحت من قبل العالم أرث أوكن (1962) من أولى المحاولات التي تقيس معدل البطالة والتي أعاد تفسيرها رياضيا Gordan سنة 1984 وCanov سنة 1998. ومن هذه العلاقة بين معدل البطالة ونسبة الناتج يمكن اشتقاق علاقة عامة تحدد معدل البطالة في أي سنة عند معرفة الناتج الحقيقي والناتج الممكن ومتوسط معدل البطالة. وقد صيغت العلاقة التجريبية لأوكن تعبر عن علاقة خطية بسيطة بين الفجوة في معدلات البطالة إلى مستواها الطبيعي، والفجوة في الناتج بالمقارنة مع مستوى إمكاناته (الناتج المحتمل)، ويمكن كتابة علاقة أوكن على الشكل التالي: (دحماني و سحنون، 2015، صفحة 103)

$$\frac{(y_p - y)}{y_p} = \beta\,(U - U_n) \qquad (1)$$

حيث:

y_p : الناتج المحتمل (الكامن) أو ناتج العمالة الكاملة.

Y: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (الناتج الفعلي الحقيقي).

U_n : معدل البطالة الطبيعي.

U : معدل البطالة الفعلي .

β : معامل أوكن يقيس الانخفاض في معدل البطالة لما يتجاوز الانتاج حد معين. ولدينا:

$$U = \frac{Nombre\ de\ chômeurs}{Population\ active\ totale} \times 100$$

ويمكن كتابة هذه العلاقة كالتالي:

$$\Delta U = \alpha - \beta \Delta Y + \varepsilon$$

ومن خلال المعادلة نستنتج أن أي ارتفاع في معدل النمو الاقتصادي بمقدار 1% سوف تؤدي الى تخفيض معدل البطالة بمقدار معين.

ويمثل قانون Okun مفهوما مهما في الاقتصاد الكلي على المستويين النظري والتجريبي. فمن الناحية النظرية، فإن هذا القانون عبارة عن علاقة بين منحنى العرض الكلي ومنحنى فيليبس (Phillps). ومن الناحية التجريبية، فان معامل Okun يساعد في التنبؤ وصنع السياسة الاقتصادية. وبالفعل، استخدام بيانات ربع سنوية عن الاقتصاد الأمريكي خلال الفترة 1947 – 1960، ونجح Okun في تبيان أن هناك علاقة عكسية تبادلية بين البطالة والنمو الاقتصادي. فقد توصل إلى أن خفض معدلات البطالة بنسبة 1% سيؤدي إلى الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3%. ووجد في دراسته عام 1962 أن مرونة العمالة بالنسبة للنمو الاقتصادي تتراوح بين 0.35 و0.40.

2.1.4 متغيرات الدراسة:

مما سبق يمكن صياغة نموذج الدراسة على النحو التالي:

$$VARCHOM=f(VARGDP) \qquad (2)$$

VARCHOM: الفرق بين معدل البطالة الفعلي و معدل البطالة الطبيعي في الجزائر حسب منهجية أوكن غوردن، خلال الفترة 1986–2018.

VARGDP: الفرق بين معدل النمو الاقتصادي الفعلي والمحتمل في الجزائر حسب منهجية أوكن غوردن، خلال الفترة الممتدة 1986– 2018.

فيما يخص متغيرات الدراسة تم أخذ البيانات المتعلقة بالدراسة أي الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ومعدلات البطالة من الموقع الرسمي الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

أ- **حساب فجوة الناتج:** فجوة الناتج تمثل الفرق بين الناتج الحقيقي الفعلي والناتج الحقيقي المحتمل لاقتصاد ما مقاسا كنسبة من الناتج المحتمل (دريوش، 2013، 235). سنقوم بتقدير فجوة الناتج بالاعتماد على طريقة مصفاة هودرك وبرسكوت HP، باعتباره أحد طرق تنعيم السلاسل الزمنية وهذا المرشح يتميز ببساطته وبكونه أسلوب أحادي المتغير، ومن الناحية الرياضية فإنه يمثل مرشح خطي. إن ترشيح filtering بيانات السلسلة الزمنية بواسطة مرشح هودرك وبرسكوت يقوم على حساب السلسلة (potenGdp) من السلسلة (GDP) بحيث يكون تباين السلسلة الزمنية (PotenGdp) أقل ما يمكن حول الفرق الثاني لها. يوضح الشكل التالي الناتج الفعلي، المحتمل وكذا فجوة الناتج في الجزائر مقاس بمصفاة HP.

الشكل 3: تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر مقسما إلى فجوة الناتج:

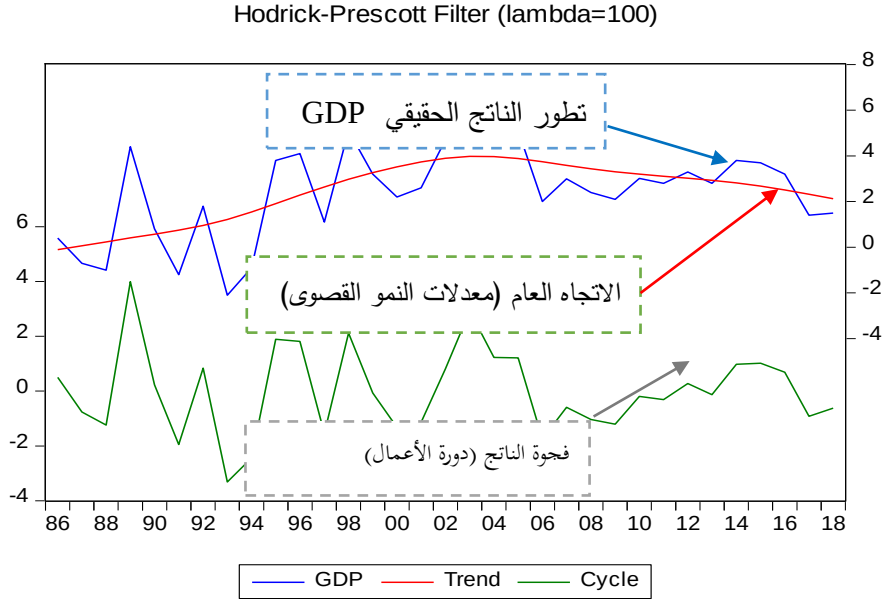

المصدر : من إعداد الباحثتين برنامج Eviews 10.

ب- طريقة حساب معدل البطالة الطبيعي: يمكن حساب هذا المعدل انطلاقا من علاقة فيليبس المطورة والتي تربط معدلات التضخم بمعدلات البطالة ويمكن تلخيصها في المعادلة التالية:

$$INF - INF_{t-1} = \beta_1 + \beta_2 CN_t + \mu_t$$

INF: معدل التضخم الفعلي.

INF_{t-1}: معدل التضخم المتوقع.

CN_t: معدل البطالة الفعلي.

μ_t: حد الخطأ العشوائي.

ويعرف هذا المنحنى بمنحنى فليبس المطور أو المنحنى التسارعي حيث عندما يكون معدل البطالة عند مستوى مستقر ومنخفض عندما ترتفع معدلات التضخم ويكون هناك تسارع في المستوى العام للأسعار. البيانات حول التضخم يتم حسابه سنويا كنسبة لارتفاع المستوى العام للأسعار (CPI)، ومعدل البطالة يتم حسابه انطلاقا من السكان في سن العمل (دحماني و سحنون، 2015، صفحة 105).

بعد تقدير العلاقة نتحصل على النتائج التالية:

- النموذج الخطي:

$$VARINF = 2.19489900509 - 0.1250164623379 * CN_t + \mu_t$$

النموذج يوضح أنه في حالة انخفاض معدلات البطالة بنقطة واحدة 1% فإن التغير في معدل التضخم سيرتفع في المتوسط بنسبة قدرها 0.12 %.

$$CN^n = \frac{\hat{\beta}_1}{-\hat{\beta}_2} = \frac{2.19489}{-0.12501} = 18.25\%$$

وبعد تقدير كل من الناتج المحتمل ومعدل البطالة الطبيعي سوف نقوم بحساب التغير في الناتج المحلي الإجمالي حول معدله المحتمل (VAR GDP) وكذا معدل البطالة الفعلي حول معدله الطبيعي (VAR CHOM).

2.4 منهجية الدراسة:

1.2.4 اختبار استقرارية السلاسل الزمنية: لتفادي الوقوع في التحليلات الخاطئة لابد من دراسة اختبار استقرارية السلاسل الزمنية باعتبارها شرط من شروط التكامل المشترك، وتعد جذور الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى استقرارية السلسلة الزمنية لذا سنقوم باختبار جذر الوحدة بالاعتماد على اختبارين اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) وكذا اختبار فيليب بيرون (pp).

من خلال الجدول 3 نلاحظ أن السلسلة VARGDP مستقرة في المستوى أما السلسلة VARCHOM مستقرة بعد الفرق الأول وهذا حسب كلا من الاختبارين ADF و PP.

فيما يخص منهجية ديكي فولر الصاعد ADF فقد اتبعنا المنهجية التالية:

السلسلة (varchom):

$$\Delta varchom_t = \lambda varchom_{t-1} - \sum_{j=1}^{p} \phi_{j+1}\, \Delta \text{varchom}_{t-j} + c + bt + \varepsilon_i \quad [M_1]$$

$$\Delta varchom_t = \lambda varchom_{t-1} - \sum_{j-1}^{p} \phi_{j+1} + c + \varepsilon_i \quad [M_2]$$

$$\Delta varchom_t = \lambda varchom_{t-1} - \sum_{j-1}^{p} \phi_{j+1} + \varepsilon_i \quad [M_3]$$

قمنا بتحديد درجة التأخير وذلك بالاعتماد على المعايير الثلاثة Schwarz, AKaike , Los-Like lihood، واخترنا أصغر درجة تباطؤ التي كانت معظمها الصفر، Lag = 0.

ولتقدير النموذج اخترنا لمعظم السلاسل الفرضيات التالية:

$[M_1]$

H_0 : λ=0 أي نقبل فرضية وجود جذر الوحدة في السلسلة إذا كانت Prob > 0,05.

H_0 : b = 0 إذا كان معامل الاتجاه العام يختلف عن الصفر أي Prob (Trend)> 0,05 أي السلسلة من نوع Ts وغير مستقرة.

$[M_2]$

H_0 : C = 0 نقبل فرضية السلسلة تحتوي على ثابت مشتق إذا كان Prob > 0,05.

H_0 : λ =0 نقبل الفرضية المعدومة أي وجود جذر الوحدة في السلسلة Prob> 0,05.

$[M_3]$

H_0 : λ =0 نقبل فرضية وجود جذر الوحدة.

الجدول 1: نتائج اختبار ADF للسلسلة varchom

		اختبار ADF للسلسلة varchom عدد التأخيرات : اقل قيمة = 0			
		H_0 :C=0	H_0 : b = 0	H_0 :λ=0	النماذج
سلسلة غير مستقرة	النتيجة	(Prob)	(Prob)	(Prob)	
	غير مستقرة	0.03	0.11	0.51	$[M_1]$
	غير مستقرة	/	/	0.80	$[M_2]$
	غير مستقرة	/	/	0.33	$[M_3]$

المصدر : من إعداد الباحثتين برنامج Eviews 10.

نلاحظ من خلال الجدول أنه حسب النموذج $[M_3]$ السلسلة varchom غير مستقرة في المستوى لذا نقوم باختبار استقرارية السلسلة بعد الفرق الأول:

الجدول 2: نتائج اختبار ADF للسلسلة varchom بعد الفروقات

		اختبار ADF للسلسلة varchom عدد التأخيرات : اقل قيمة = 0			
		H_0 :C=0	H_0 : b = 0	H_0 :λ=0	النماذج
سلسلة مستقرة	النتيجة	(Prob)	(Prob)	(Prob)	
	غير مستقرة	0.85	0.93	0.37	$[M_1]$
	غير مستقرة	0.55	/	0.12	$[M_2]$
	مستقرة	/	/	0.01	$[M_3]$

المصدر : من إعداد الباحثتين برنامج Eviews 10.

الجدول 3: نتائج اختبار ADF للسلسلة vargdp

		اختبار ADF للسلسلة vargdp عدد التأخيرات : اقل قيمة = 0			
		H_0 :C= 0	H_0 : b = 0	H_0 :λ=0	النماذج
	النتيجة	(Prob)	(Prob)	(Prob)	
سلسلة مستقرة	مستقرة	0.22	0.23	0.03	$[M_1]$
	مستقرة	0.01	/	0.01	$[M_2]$
	مستقرة	/	/	0.04	$[M_3]$

المصدر : من إعداد الباحثتين برنامج Eviews 10.

من خلال الجداول نلاحظ أن السلسلتين لا تحتوي على مركبة الاتجاه العام إذن هما سلسلتان من نوع DS.

لدينا varchom ϵ I(1) و vargdp $\epsilon I(0)$.

إذن نقوم بتقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL.

2.2.4 منهجية التكامل المشتركَ باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL:

يتطلب إجراء اختبارات التكامل المشترك مثل Engle and Granger (1987) و Johansen and Juselius (1990)، أن تكون المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة ولا يمكن إجراءها بوجود متغيرات متكاملة بدرجات مختلفة وعليه ظهر نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL (Autoregressive Distributed Lag Model) المطور من قبل (Pesaran, Shin, & Smith, 2001) هذا النموذج يعتبر كبديل لاختبارات التكامل المشترك المعروفة، بحيث يمتاز هذا الاختبار المطور من قبل Pesaran et al (2001) عن باقي الاختبارات فيما يلي:

– لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية جميعا متكاملة من نفس الدرجة I(0) أو I(1). فالشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون درجة تكامل أيا من المتغيرات I(2).

–ARDL يمكن تطبيقه في حالة ما إذا كان حجم العينة صغير وهذا عكس معظم اختبارات التكامل المشترك التقليدية التي تتطلب أن يكون حجم العينة كبير لكي تكون النتائج أكثر كفاءة.

– نموذج ARDL يمكننا من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل حيث نستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المديين الطويل والقصير في نفس المعادلة.

– تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

أيضا في هذه المنهجية نستطيع تقدير معلمات المتغيرات المستقلة في المديين القصير والطويل. وتعد معلماته المقدرة في المدى القصير والطويل أكثر اتساقاً مقارنتاً بالطرق الأخرى كطريقة انجل–غرنجر (1987)، جوهانسن (1988) وطريقة جوهانسن–جسلس (1990). لتحديد طول فترات الإبطاء الموزعة يستخدم عادة معيارين هما (AIK) و (SC) حيث يتم اختيار طول الفترة التي تدني قيمة كل من (AIK) و (SC). نموذج ARDL للمعادلة (1) يكتب على الشكل التالي:

$$d(varchom_t) = c + \beta_0 varchom_{t-1} + \beta_1 vargdp_{t-1} + \sum_{i=0}^{k} \propto_{1i} d(varchom)_{t-i} + \sum_{i=0}^{k} \propto_{2i} d(vargdp)_{t-i} + \varepsilon_i$$

تكون معلمة المتغير التابع المبطأ لفترة واحدة على المعادلة تمثل (β) معلمات العلاقة طويلة الأجل (الأمد). بينما تعتبر معلمات الفروق الأولى (α) معلمات الفترة القصيرة في حين أن **(C)** و $(\mathcal{E})$ تشير إلى الجزء القاطع وأخطاء الحد العشوائي على التوالي.

يتضمن اختبار النموذج ARDL في الأول اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج و كذا معلمات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير و لأجل ذلك نقوم بحساب إحصائية فيشر (F) من خلال (Wald test) حيث يتم اختبار فرضية العدم بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (غياب علاقة توازنية طويلة الأجل) ثم نقوم بمقارنتها مع القيم الجدولية pearson et al للقيم الحرجة للحدود العليا والدنيا عند درجات معنوية.

3.4 نتائج وتحليل الدراسة:

1.3.4 نتائج الدراسة: بعد تحديد النموذج ومتغيرات الدراسة نلقي الضوء على ما توصلنا إليه من نتائج تقدير النموذج.

أ- اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود: يوضح الجدول الموالي اختبار الحدود (ARDL) وذلك بحساب إحصائية فيشر ومقارنتها بالقيم الحرجة العليا I(1) والدنيا I(0) كما أسلفنا من قبل و ذلك لاختبار فرضية العدم والتي مفادها عدم وجود تكامل مشترك. وكانت النتائج كما يلي:

الجدول4 : اختبار منهج الحدود لوجود علاقة طويلة الأجل

الإصدار	إحصائية فيشر المحسوبة F_C		النتيجة
النموذج	1.164516		لا يوجد علاقة تكامل مشترك
القيم الحرجة	الحد الأعلى I(1)	الحد الأدنى I(0)	
عند مستوى معنوية 1%	3.51	3,02	
عند مستوى معنوية2,5 %	4,16	3.62	
عند مستوى معنوية 5%	4,79	4.18	
عند مستوى معنوية 10%	5.58	4.94	

المصدر : من إعداد الباحثتين برنامج Eviews 10.

بما أن قيمة F المحسوبة ليست ذات معنوية وأصغر من القيم الحرجة للحد الأدنى عند مستوى معنوية 1 %، 5% و10% إذن هي خارج منطقة التكامل المشترك وبذلك ليست هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة (مستقلة ومتغير التابع). بما أنه لا وجود لعلاقة تكامل في المدى الطويل، إذن لا يمكن اجراء نموذج تصحيح الخطأ.

2.3.4 التحليل الاقتصادي للنموذج:

من خلال النتائج المحصل عليها نستنتج أن معدل النمو الاقتصادي لا يساهم في خلق مناصب الشغل حسب فرضية نمو بدون تشغيل. إلا أن غياب علاقة توازنية على المدى الطويل لا يعني بالضرورة عدم ارتباط بين محددات النمو ومعدلات البطالة هذا

أيضا لا يعني انعدام العلاقة بالكامل. بالأحرى تبقى ضعيفة جدا وتحتاج لبيانات أكثر دقة للتحقق من صحة العلاقة. وهذا ما أشار إليه عماد الموسى. لذلك ارتأينا اختبار العلاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الممكن باعتباره يعبر عن مجموع الناتج الذي يمكن الوصل إليه باستخدام جميع عناصر الإنتاج استخداما كاملا، ومعدل البطالة الفعلي باستعمال طريقة سببية غرانجر، والذي يتطلب استخدام المتغيرات بصيغتها الساكنة، لذلك سنستعمل في اختباراتنا الفروق الأولى لكل من الناتج المحلي الإجمالي الممكن وكذا معدل البطالة الفعلي. ونظرا لحساسية نتائج الاختبار لفترة الإبطاء المستخدمة فقد تم اختيار فترات الإبطاء باستخدام معيار "أكايك" وهي lag =2، وتظهر نتائج الاختبار في الجدول التالي:

الجدول 5: اختبار سببية غرانجر

Pairwise Granger Causality Tests
Date:
Sample: 1986 2018
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DVARCHOM does not Granger Cause VARGDP	30	4.52859	0.0210
VARGDP does not Granger Cause DVARCHOM		0.15818	0.8545

المصدر : من إعداد الباحثتين برنامج Eviews 10.

تشير هذه النتائج إلى عدم وجود علاقة سببية من الناتج المحتمل نحو معدلات البطالة الفعلية. وعلى هذه النتائج يمكن القول أن معدلات البطالة لا تتأثر فعلا بحجم الناتج ينفي علاقة أوكن الشهيرة لتفسير فجوة البطالة. على العكس ظهر لنا أن البطالة هي التي تؤثر على النمو الاقتصادي.

نستخلص أن معدلات البطالة الطبيعية في الجزائر سواء من خلال تقديره اعتمادا على علاقة فليبس المطورة أو من خلال مرشح هودريك بروكويست مرتبطة ارتباطا وثيقا بهيكل الاقتصاد وتحتاج إلى سياسات طويلة الأجل تعتمد على إعادة هيكلة الاقتصاد بشكل عام. و الشكل البياني التالي يوضح ذلك:

الشكل 4: تطور كل من معدل البطالة الفعلي، الاتجاه العام، والبطالة الدورية استعمال طريقة مصفى HP

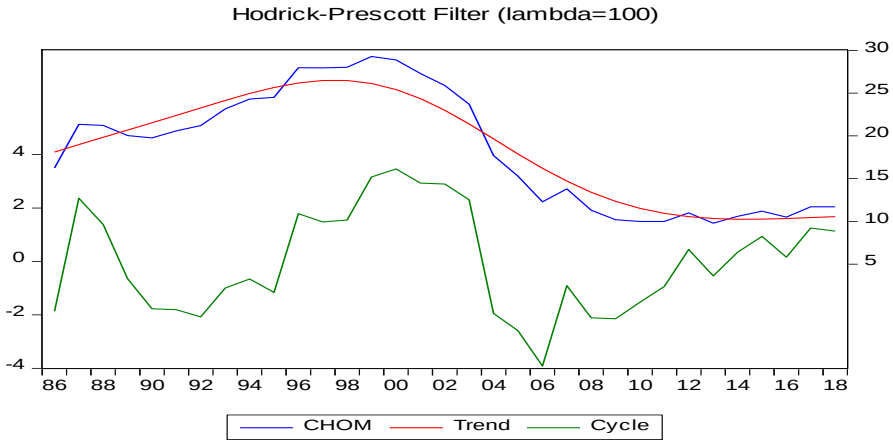

المصدر : من إعداد الباحثتين برنامج Eviews 10.

نلاحظ أن معدل البطالة يتذبذب بشكل قريب حول الاتجاه العام (أي حول معدل البطالة الطبيعي)، وأن معدل البطالة الدورية كانت أقل من معدل البطالة الطبيعي. كما أن الاتجاه العام طويل الأجل للبطالة قد وصل إلى أعلى مستوى له مع نهاية التسعينيات ثم أخذ بالتراجع ورغم انخفاضه بداية من سنة 2001 إلى أنه يبقى عند مستويات مرتفعة نسبيا.

كل هذا يفسر بوضوح محدودية فعالية السياسة المالية التوسعية من خلال نمو الإنفاق الحكومي في التخفيف من حدة البطالة الهيكلية. ويبقى تأثيرها فقط في المدى القصير ويمس فقط البطالة الدورية التي تشكل جزءا ليس بالكبير مقارنة بمعدل البطالة الكلي. وهو نفس الاستنتاج الذي توصل إليه عماد الموسى حيث أن البطالة في البلدان العربية ليست دورية، ولكن بدلا من ذلك هي خاصة هيكلية وبعضها احتكاكية. فهيكل اقتصاديات هذه الدول، تهيمن عليه الحكومة عائدات النفط ويعتمد فيه البلد تقريبا في إعداد ميزانية الدولة. ومعروف عن هذا القطاع يهيمن عليه استخدام رأس المال عكس عنصر العمل. وعليه فإن النمو في هذا القطاع لن يساعد في التخفيف من حدة البطالة. وتوصل عماد الموسى إلى نتيجة مهمة هي أن انعدام النمو في هذه البلدان العربية قيد الدراسة لا يفسر مشكلة البطالة خلال طول فترة الدراسة.

5. الخاتمة:

إن معرفة الأثر المتبادل بين معدلات النمو ومعدلات البطالة يعتبر أهم عامل لفهم كيفية التأثير على البطالة، باعتبار أن السياسات الاقتصادية والتنموية توضح عادة بزيادة معدلات النمو، وفي هذا الشأن قامت الجزائر بالعديد من السياسات والإصلاحات الاقتصادية.

لقد حاولنا من خلال هذا البحث الإجابة على الإشكالية القائمة والمتعلقة بدراسة تحليلية إحصائية وقياسية لأثر النمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر باستخدام نموذج أوكن غوردن خلال الفترة الممتدة من سنة 1986 إلى سنة 2018 حيث يمكن حصل أهم النتائج في النقاط التالية:

– يبين تقدير لقانون أوكن «Okun's law» وجود علاقة سلبية بين التغيرات في معدلات البطالة حول معدلها الطبيعي، والتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي الفعلي حول معدله الطبيعي وهذا تأكيد للفرضية الأولى المطروحة، الذي بلغ في الجزائر بما يقدر بـ18.25%، وهو معدل يفوق معدلات البطالة في بعض البلدان المتقدمة.

– أما من خلال محاولة فهم أثر معدل النمو الاقتصادي على البطالة نجد أن البيانات حول المتغيرين على طول فترة الدراسة لم تظهر اتجاها محددا. وليس هذا فحسب، بل أن بعض السنوات أظهرت أنهما كانا يسيران في ذات الاتجاه. وحتى لما كانت العلاقة عكسية بين المتغيرين (سالبة الاتجاه) في فترات أخرى وكان ارتفاع الأول أي معدل النمو بمعدلات مرتفعة، فإن معدل البطالة قد تستجيب للانخفاض ولكن بمعدلات ضعيفة جدا. وهذا يعني أن العلاقة بين المتغيرين، وإن كانت في اتجاه الصحيح كما ينص على ذلك قانون أوكن، فإن الأثر النمو سيكون ضعيف جدا على مستويات البطالة التي تبقى عند مستويات مرتفعة.

– قامت الجزائر بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية، كانت بدايتها برامج التعديل الهيكلي، حيث كان من آثاره تراجع معدلات النمو، بسبب غلق وتصفية وخوصصة العديد من المؤسسات، وانحلال عدد كبير منها، مما أدى إلى تسريح العمال، وبالتالي ارتفاع نسب البطالة إلى 28.89 % في سنة 2000، لكن ابتداء من 2001 شهد معدل البطالة انخفاضا متواصلا ليسجل 11.7سنة 2018، حيث تزامن هذا الانخفاض مع تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو، حيث سجل معدل النمو سنة 2001 نسبة 2.6 %.

– كما اتخذت الجزائر مجموعة من التدابير كإجراءات لمكافحة والحد من البطالة تمثلت في مجموعة من الأجهزة الخاصة بعملية التشغيل سواء كانت من قبل الوزارة المكلفة بالعمل أو الأجهزة المسيرة من قبل وكالة التنمية الاجتماعية أو الصندوق الوطني للتأمين أو أجهزة دعم الشباب والتي حققت نتائج إيجابية. لكن كانت أغلبها غير فعالة نظراً لصعوبة التحكم في تسييرها، هذا من جهة ومن جهة أخرى المناصب التي تم توفيرها هي مناصب عمل غير دائمة وبالتالي يمكن القول أنها معرضة للزوال إذا تعرضت الدولة إلى نقص في المداخيل. كون أن كل هاته الأجهزة تعتمد على النفقة العمومية التي مصدرها الوحيد هو العائدات من المحروقات.

6. قائمة المراجع:

Arrous, J. (1999). les théories de la croissance. Paris: seuil

Imad, A. (17-18 March 2008). economic growth and unemployment in Arab Countries:Is Oken law valid? the uneployment crisis in Arab Countries.

M.Kreishan, I. (2011). Economic Growth and unemployment: An Empirical Analysis. social sciences, 228-231.

Samuelson, P., & Nordhaus, W. (1995). Economics. New York: Mc Graw-Hill.

Silem, A., & Jean-Marie, A. (1999). Lexique d économie. Paris: Dalloz.

تفاحة، ه .(2012–2011) . سياسات دعم المؤسسات المصغرة و أثرها على التشغيل . جامعة وهران 2: مذكرة ماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير.–

دحماني، ر .و زايد، م .(2019) .جدلية البالة و النمو الاقتصادي حسب قانون اوكن لواقع الاقتصاد الجزائري: دراسة تحليلية و قياسية للفترة 1191–2015 .البشائر الاقتصادية.(3)4 . 49–29.

دحماني، م .(2013) .اشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل .جامعة تلمسان: اطروحة دكتوراه في الاقتصاد.

دحماني، م.، و سحنون، س .(2015). العلاقى بين نمو الناتج و البطالة: اعادة اختبار صحة قانون اوكن بالنسبة للجزائر .دفاتر اقتصادية 3(1). 119–96.

عريقات، م .(2006) .مبادئ اقتصاد التحليل الكلي .عمان: دار وائل.

فضيلة، ع .(2006) .البطالة تعريفها، اسبابهاو آثارها الاقتصادية .سياسة التشغيل في الجزائر .كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير: جامعة باتنة.